وسوف يقتضى ذلك كله تعديل اتفاقية القرض طويل الأجل المبرم بالكتابين المتبادلين فى ٥ مارس سنة ١٩٦١ ، ٣٠ أغسطس سنة ١٩٦١ وكذلك بروتوكول إنشاء الفندق الموقع فى ١٢ مايو سنة ١٩٦٢ ، الأمر الذى نرجو اتمامه فى اجتماعنا القادم فى باماكو فى نوفمبر سنة ١٩٦٥

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

١٩٦٥/٩/١٦ نائب رئيس الوزراء

للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء

دكتور : مصطفى خليل

قــرار

بشأن اتفاق الدفع طويل الأجل والكتاب المتبادل الملحق به بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية ألمانيا الديموقراطية

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٦ الصادر بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٦٦ بشأن الموافقة على اتفاق الدفع طويل الأجل والكتاب المتبادل الملحق به الموقع فى برلين بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٦٥ بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية ألمانيا الديموقراطية ؛

قــرر :

مادة وحيدة ــ ينشر فى الجريدة الرسمية اتفاق الدفع طويل الأجل والكتاب المتبادل الملحق به الموقع فى برلين بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٦٥ بين حكومة الجمهورية العربيــة المتحــدة وحكومة جمهورية ألمانيا الديموقراطية ، ويعمل به من تاريخ ١١ يوليو سنة ١٩٦٦ ،

تحريرا فى أول ربيع الآخرة ١٣٨٦ (١٩ يوليه سنة ١٩٦٦)

محمود رياض

اتفاق دفع طويل الأجل

بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية

إن حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، مسترشدتين بمبادئ التعايش السلمى وتحدوهما الرغبة فى تدعيم التعاون الودى ، وبهدف تنظيم وتسهيل المدفوعات المباشرة بين البلدين على أساس من المساواة والمنفعة المتبادلة قد اتفقتا على ما يلى :

(المــادة ١)

تتم المدفوعات الجارية بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين بالجمهورية العربيــة المتحدة والأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين بجمهورية ألمــانيا الديمقراطية بالجنيهات الاسترلينية الحسابية وفقا لنصوص هذا الاتفاق وطبقا للقوانين ولوائح مراقبة النقد المعمول بها فى البلدين .

ولا يسرى هذا الاتفاق بالنسبة لسداد رسوم قناة السويس التى يستمر أداؤها خارج الحسابات المذكورة فى المــادة (٣) بعملات حرة قابلة للتحويل طبقا لمــا تنص عليه لوائح رقابة النقد المعمول بها بالجمهورية العربية المتحدة .

(المــادة ٢)

تعتبر المدفوعات التالية مدفوعات جارية :

١ ــ مدفوعات مقابل تسليم البضائع بمقتضى اتفاق التجارة المعمول به بين البلدين .

٢ ــ مدفوعات المصروفات الطارئة المتعلقة بتسليم البضائع مثل :

(أ) النولون

(ب) رسوم الموانى

(ج) تكاليف اصلاحات السفن ودفعات وتموين السفن المتعلقة بالبضائع ذات المنشأ المحلى والبضائع المستوردة المسموح بها كلما سمحت به اللوائح السارية .

(د) مصروفات التجميع والتصميم وتصنيع البضائع وعمولات الوكلاء والترانسيت .

٣ — مدفوعات مقابل الخدمات الفنية والتجارية لطائرات البلدين ، متضمنة رسوم الهبوط والمغادرة وكذلك تكاليف تموين الطائرات المسموح لها وفقا للوائح السارية .

٤ — المدفوعات الغير تجارية مثل :

(ا) نفقات التمثيل الحكومى وغيره والمعاهد والوفود .

(ب) التسويات الدورية بين مصالح البريد والتلغراف والتليفون

(ج) أقساط التأمين واعادة التأمين والمطالبات المتعلقة بها .

(د) نفقات السفر .

(هـ) المصروفات المتعلقـــة بالأسواق والمعارض ووسائل الإعلان الأخرى .

(و) مدفوعات ناتجة عن التعاون العلمى والفنى وتدريب المواطنين ووفود الخبراء .

(ز) المصروفات المتعلقة بالنشاط الاجتماعى مثل النشاط الرياضى والعروض الفنية الأخرى .

(ح) المدفوعات المتعلقـــة ببراءات الاختراع والعلامات التجارية والتراخيص وحقوق التأليف والحقوق المماثلة .

(ط) المصروفات القانونيـــة والضرائب والغرامات والمصروفات الأخرى المتعلقة بها .

(ى) الإيرادات التى تؤول لرعايا أى من البلدين فى بلد الطرف الآخر.

(ك) مدخرات المواطنين الذين يغادرون نهائيا بلد الطرف الآخر .

(ل) المدفوعات التى تسوى عن طريق اتفاق المدفوعات المعمول به وفقا لنصوص اتفاقات خاصة بين الحكومتين .

(م) المدفوعات الأخرى التى يتم الاتفاق عليها بين السلطات المختصة فى كلا البلدين .

(المـادة ٣)

تنفيذا لهذا الاتفاق :

(ا) يفتح البنك المركزى المصرى بالقاهرة ، بصفته نائبا عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة بدفاتره باسم دويتش نوتن بنك ببرلين حسابا بالجنيـــه الاسترلينى الحسابى لا تحتسب عليـه فوائد أو مصروفات ويسمى "حساب جمهورية ألمانيا الديمقراطية".

(ب) يفتح الدويتش نوتن بنك ببرلين ، بصفتـــه نائبا عن حكومة جمهورية ألمـانيا الديمقراطيـــة ، بدفاتره باسم البنك المركزى المصرى بالقاهرة ، حسابا بالجنيه الاسترلينى الحسابى لا تحتسب عليه فوائد أو مصاريف ويسمى " حساب الجمهورية العربية المتحدة " .

المدفوعات التى تجرى بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين فى البلدين والمصرح بهـا طبقا للوائح النقد الأجنبى للجمهورية العربيـــة المتحدة وجمهورية ألمـانيا الديمقراطيـــة ، تتم عن طريق قيـــدها بالإضافة الى أو بالخصم من الحسابات المفتوحة بمقتضى هذه المـادة .

مثل تلك المدفوعات تعامل من كافة الوجوه معاملات المدفوعات بالعملات الحرة القابلة للتحويل .

(المـادة ٤)

لضمان استمرار المدفوعات عن طريق الحسابين المنوه عنهما بالمـادة (٣) يمنح البنك المركزى المصرى بالقاهرة والدويتش نوتن بنك ببرلين كل منهما للآخر تسهيلات ائتمانية متبادلة فى حدود :

٢ مليون جنيه استرلينى (مليونان من الجنيهات الاسترلينية)

ومع ذلك فقد اتفق على أن يسمح أى من الطرفين المتعاقدين بالتجاوز المؤقت عن حد المديونية آنف الذكر .

و يغطى التجاوز عن حد المديونية بتوريد بضائع خلال ستـــة شهور من تاريخ حدوث أول زيادة .

إذا لم يغط التجاوز بتوريد بضائع خلال هذه الفترة يدفع البنك المدين إلى البنك الدائن عملات حرة قابلة للتحويل للرجوع بالرصيـــد إلى حد المديونية المتفق عليه خلال ٣٠ يوما من انتهاء الفترة سالفة الذكر .

(المـادة ٥)

تقوم بالجنيهات الاسترلينيـــة جميع المبالغ الواردة فى العقود والفواتير المتعلقة بالتجارة بين الجمهورية العربيـــة المتحدة و جمهورية ألمـانيا الديمقراطية وكذلك مستندات وأوامر الدفع بين البلدين .

(المـادة ٦)

و يمكن أن تتم أيضا المدفوعات الجارية بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية ألمـانيا الديمقراطيـــة بأية عملة حرة قابلة للتحويل خارج الحسابات المفتوحة طبقا للمـادة (٣) من هذا الاتفاق .

(المـادة ٧)

فى حالة تغيير سعر تعادل الجنيه الاسترلينى بالنسبة للذهب الذى تبلغ فى الوقت الحاضر :

الجنيه الاسترلينى = ٢,٤٨٨٢٨ جرام من الذهب الخالص ، تعدل أرصدة الحسابات المشار إليها فى المـادة (٣) تبعا لذلك فى تاريخ التغيير بحيث تظل القيمة بالنسبة للذهب دون تغيير .

ويعدل حد المديونية المشار اليه فى المـادة (٤) بنفس الطريقة .

(المـادة ٨)

يتم العمل باتفاق الدفع المبرم بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٦٢ بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية المانيا الديموقراطية وكذلك جميع التعديلات أو الاضـافات المتعلقة به فى تاريخ سريان العمل بهذا الاتفاق .

تحول الأرصدة القـــائمة فى حسابات المقاصة المفتوحة بمقتضى اتفاق الدفع المبرم فى ١٦ ديسمبر ١٩٦٢ إلى الحسابات المشار اليها فى المـاده (٣) فى يوم العمل بهذا الاتفاق .

وتتم تسوية أرصدة العقود القائمة التى تم ابرامها بين الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين فى الجمهورية العربية المتحدةوالأشخاص الطبيعيين أو المعنويين فى جمهورية ألمانيـــا الديموقراطية قبل العمل بهذا الاتفـاق بالجنيهات الاسترلينية الحسابية عن طريق الحسابات المبينة بالمـادة (٣) .

وتتم تسوية أرصدة العقود القائمة التى تم ابرامها بالجنيهـات المصرية قبل ١٩٦٣/١/١ بين المقيمين فى الجمهورية العربية المتحدة والمقيمين فى جمهورية ألمانيا الديموقراطية بالجنيهات الاسترلينية الحسابية عن طريق الحسابات الموضحة بالمـادة (٣) وتحول المبالغ المستحقة بالجنيهات المصرية بمقتضى هذه العقود إلى الجنيهات الاسترلينية على أساس ما يحتويه الجنيه المصرى والجنيه الاسترلينى من ذهب (وهى ٢,٥٥١٨٧ و ٢,٤٨٨٢٨ من الذهب الصافى على التوالى) .

(المـادة ٩)

تنفذ العقود المبرمة خلال مدة سريان هـــذا الاتفاق حتى بعد تاريخ انتهائه وفقا للنصوص المذكورة .

(المـادة ١٠)

فى حالة إنهاء العمل بهذا الاتفاق يتم تسوية الرصيد القائم فى الحسابات المشار اليها فى المـادة (٣) وذلك بتوريد بضائع أو باجراء مدفوعات جارية وفقا لأحكام هـذا الاتفاق و يسدد الطرف المدين الرصيد الذى قد يتبقى بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ نهاية العمل بهذا الاتفاق بناء على طلب الطرف الدائن بالجنيهات الاسترلينية أو بأية عملة حرة قابلة للتحويل .

(المـادة ١١)

يجوز بعـد موافقة سـابقة من السلطات المختصة فى كل من الطرفين المتعاقدين أن تتم تحويلات من و إلى الحسابات المفتوحة بمقتضى المـادة (٣) من هـــذا الاتفاق إلى ومن حسابات مفتوحة بمقتضى اتفـاق مدفوعات بين أى من الطرفين المتعاقدين و بلد ثالث .

(المـادة ١٢)

يتفق البنك المركزى المصرى والدويتش نوتن بنك على الترتيبـات المصرفية الفنية اللازمة لتنفيذ هذا الاتفاق .

(المـادة ١٣)

تتم التعديلات والاضافات لهذا الاتفاق كتابة بناء على اتفاق متبـادل بين الطرفين المتعاقدين .

(المـادة ١٤)

يصبح الاتفاق الحالى نافذ المفعول ابتداء من أول يناير ١٩٦٦ على أن تتم الموافقة أو التصديق عليه وفقا للاجراءات المتبعة فى كل من البلدين ، والتى تعلن بتبـادل وثائق التصديق ، ويسرى هـذا الاتفاق حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٠

ومع ذلك فانه إذا لم يتم تبـادل الوثائق آنفة الذكر حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ تطبق نصوص الاتفاق الحالى بصفة مؤقتة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٦

(المـادة ١٥)

يجدد الاتفـاق الحالى تلقائيا لفترات أخرى سنوية ما لم يخطر أحد الطرفان المتعاقدان كتابة خلال ٩٠ يوما قبل تاريخ انتهـاء العمل بهذا الاتفاق .

وتأكيدا لذلك، وقع الممثلون المعتمدون من حكومتيهما هذا الاتفاق . أبرم ووقع ببرلين فى ١٣ سبتمبر ١٩٦٥ من نسختين أصليتين باللغة الانجليزية .

عن حكومة	عن حكومة
الجمهورية العربية المتحدة	جمهورية المانيا الديمقراطية
إمضاء	إمضاء
حسين خالد حمدى	هـ . سول

رئيس الوفد الحكومى
لجمهورية ألمـانيا الديمقراطية

برلين ١٣ سبتمبر ١٩٦٥

صاحب السعادة

فيما يتعلق " باتفاق الدفع طويل الأجل " الموقع عليه بتاريخ اليوم من حكومة جمهورية ألمـانيا الديمقراطية والجمهورية العربية المتحدة قد وصلنا إلى الاتفاق التالى :

فيما يتعلق بالعقود الخاصة بتسليم بضائع رأسمالية إلى الجمهورية العربية المتحدة وتجميعها والمبرمة بين مؤسسات جمهورية ألمـانيا الديمقراطية والجمهورية العربية المتحدة يكون دفع أى جزء من الثمن المحدد فى العقد عن طريق " حسابات غير المقيمين " وذلك لتغطية جميع المصروفات المحلية، تسوى هذه العقود بالطريقة التالية تسهيلا للاجراءات : إذا تطلب الأمر تمويل المصروفات المحلية مقدما عن طريق " حساب جمهورية ألمـانيا الديمقراطية " لدى البنك المركزى المصرى على أساس مثل هذه العقود ، فإن سلطات رقابة النقد بالجمهورية العربيـة المتحدة توافق على طلبات تحويل المبالغ المطلوبة من " حسابات جمهورية ألمـانيا الديمقراطية" إلى " حسابات غير المقيمين " المعنية ، و بالمثل على إعادة تحويل المبالغ المعنية من "حسابات غير المقيمين" سالفة الذكر إلى "حساب جمهورية ألمانيا الديمقراطية " عند تقديم المستندات المتعلقة بذلك بعـد تنفيذ تلك العقود .

أود أن أسأل سعادتكم ، التأكيد بأن محتويات هذا الكتاب تعبر تماما عن الاتفاق الذى تم بيننا .

اسمحوا لى من فضلكم ، صاحب السعادة ، بقبول عظيم تقديرى

المخلص
(إمضاء)
هـ . سول

صاحب السعادة
السيد/ حسين خالد حمدى
رئيس الوفد الحكومى
للجمهورية العربية المتحدة

رئيس الوفد الحكومى

لجمهورية العربية المتحدة

برلين ١٢ سبتمبر سنة ١٩٦٥

صاحب السعادة

أتشرف بالإحاطة أنى تسلمت كتابكم اليوم ونصه كالآتى :

"فيما يتعلق " باتفاق الدفع طويل الأجل " الموقع عليه بتاريخ اليوم من حكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية والجمهورية العربية المتحدة قد وصلنا إلى الاتفاق التالى :

فيما يتعلق بالعقود الخاصة بتسليم بضائع رأسمالية إلى الجمهورية العربية المتحدة وتجميعها والمبرمة بين مؤسسات جمهورية ألمانيا الديمقراطية والجمهورية العربية المتحدة يكون دفع أى جزء من الثمن المحدد فى العقد عن طريق "حسابات غير المقيمين" وذلك لتغطية جميع المصروفات المحلية، تسوى هذه العقود بالطريقة التالية تسهيلا للإجراءات إذا تطلب الأمر تحويل المصروفات المحلية مقدما عن طريق " حساب جمهورية ألمانيا الديمقراطية" لدى البنك المركزى المصرى على أساس مثل هذه العقود، فإن سلطات رقابة النقد بالجمهورية العربية المتحدة توافق على طلبات تحويل المبالغ المطلوبة من "حساب جمهورية ألمانيا الديمقراطية" إلى "حسابات غير المقيمين" المعنية، و بالمثل على إعادة تحويل المبالغ المعنية من "حسابات غير المقيمين" سالفة الذكر إلى "حساب جمهورية ألمانيا الديمقراطية" عند تقديم المستندات المتعلقة بذلك بعد تنفيذ تلك العقود .

أود أن أسأل سعادتكم ، للتأكيد بأن محتويات هذا الكتاب تعبر تماما عن الاتفاق الذى تم بيننا " .

أتشرف بأن أؤكد لسيادتكم ، صاحب السعادة، أن الكتاب يعبر تماما عن الاتفاق الذى تم الوصول إليه بيننا .

اسمحوا لى بأن أؤكد ، صاحب السعادة ، عن أطيب تمنياتى ،

المخلص

(إمضاء)

حسين خالد حمدى

صاحب السعادة

السيد / هـ . سول

رئيس الوفد الحكومى

لجمهورية ألمانيا الديمقراطية